

ورقة العمل المشتركة لآخراب جبهة الخلاص و"أمل" ٩ مبادئ تناقض هوية لبنان والانسحاب الإسرائيلي ومحاسبة المسؤولين والاصلاح السياسي والجيش والوفاق

ج - تحقيق التوازن بين السلطات  
الثلاث على الاسس التالية :

- انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب والشيوخ باكثريه ٥٥٪ لمنصب مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.
  - انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه لمدة ولاية المجلس.
  - انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثريه النسبية ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانيه لتشكيل الوزارة ويتم وضع لائحة باسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهوريه وبعد تصدر المراسيم.
  - وضع نص يجعل رئيس الجمهوريه ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين وانشاء المجلس الاعلى لحاكمه الرؤساء والوزراء.

- يقسم رئيس الوزراء، والوزراء،  
اليمين الدستورية أمام رئيس  
الجمهورية.

- اصدار جميع المراسيم ومشاريع  
القوانين بين رئيس الجمهورية ورئيس

الخاص الذي يقضي بمحاكمه الرؤساء  
والوزراء والذي تشير إليه خاتمة المادة  
٨٠ من الدستور.

ب - واجب الغاء المراسيم الاشتراكية  
والتعيينات والتشكيلات منذ بدء الولاية  
الحاضرة على ان تكون من اولى  
واجبات السلطة فور انتهاء مؤتمر  
الحواء تنفيذ هذا البند .

ج - اطلاق سراح المخطوفين والمحتجزين لدى جميع الفرقاء والموقوفين لدى السلطات القضائية والعسكرية دون مبرر قانوني .

د - اعادة المهاجرين اللبنانيين  
مالكين ومستأجرين منذ العام ١٩٧٥  
إلى المساكن والمناطق التي هجروا منها.

٤- الاصلاح السياسي :

- ١- الغاء الطائفية السياسية الخاء
- عاماً وشاملاً باستثناء مجلس الشيوخ :
- في الوظائف العامة بعد تسوية حقوق الطوائف المغيبة .

- في التمثيل النبوي على أساس  
جعل لبنان بكامله دائرة انتخابية  
واحدة مع زيادة عدد النواب واعتماد

ب - انشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف الست الكبرى بالتساوي عددا على ان يكون من صلاحياته البت في القضايا المدنية .

نشر ادناه نص ورقة عمل احزاب  
جبهة الخلاص الوطني وحركة «امل»  
وكان قد وزعتها امس وكالة الانباء  
الذكية:

١ - هوية لبنان (النص المقرر في مؤتمر الحوار الأول).

٢- تحقيق الانسحاب الاسرائيلي :  
١- الفاء الاتفاقيه اللبنانيه  
الاسه ائسلية .

ب - العودة الى اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ والتمسك بقرارات مجلس الامن الدولي التي تحفظ حق لبنان ودعم  
الامم المتحدة والاقامة المطنبة

٣ - محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن  
مجازر وتدمير الضاحية والجبل  
وببيروت والاقليم وعن اصدار المراسيم  
الاشتراعية بشكل عايب للدستور وعن  
الانراء غير المشروع والاعتداء على  
الحربيات العامة وعن جميع الممارسات  
التي اتسمت بطابع الهيمنة الحزبية  
والفتوية على الحكم ومن خلاله مما

يسكل حرقا فادحا للدستور .  
١ - تطبيق الفقرة الثانية من المادة  
٦ من الدستور اللبناني لجهة ملاحقة  
رئيس الجمهورية لعلة خرق الدستور  
وتكون اولى مهامات السلطة خلال  
انعقاد مؤتمر الحوار . اصدار القانون